

هيجل

لقد تضمنت الشهرة التي حازتها مؤلفات هيجل على تناقضات؛ إذ تعتبر هتة المؤلفات، من جهة، كتعبير عن تحوّل حاسم في تطور الفلسفة بشكل عام، والنظرية السياسية بشكل خاص، لأن كل ما كتبه فيما بعد لا يشبه ما سبقه؛ ومن جهة أخرى، فقد اعتبرت هتة المؤلفات إحدى المؤلفات الفلسفية الأكثر صعوبة. إن هذا التناقض قد يكون سوى تناقض ظاهري، لأن الصعوبة التي طرحها كتابات هيجل يمكن أن تكون تعبير عن طابعها المعقّد، العميق والجديد. وهو ما يفسّر إلى حد ما التأثير الحاسم الذي كان لهتة المؤلفات على الفكر السياسي.

. الفصل الأول: بناء نظرية شاملة:

1/- المؤلفات الكبرى لهيجل:

لقد اعتبر هيجل كفيلسوف الحرية وكمعارض لأنصار الموناركية في ألمانيا؛ فكتاباتة التي ظهرت مع بداية القرن التاسع عشر تشهد على ذلك. إن هتة الملاحظة تسمح لنا بالقول أن هيجل كان ليبراليا معجبا بالثورة الفرنسية، ودليل ذلك كتابه الذي نشره سنة 1802 بعنوان دستور ألمانيا. لقد كتب هيجل في هذا الكتاب ما يلي: " لم تعد ألمانيا دولة. لم يعجز الأساتذة الشيوخ في القانون الدستوري الألماني عن خلق مفهوم لهذا الدستور الألماني فقط، بل حتى الأساتذة المعاصرين تخلوا عن البحث عنه، لكن الحرب الحديثة مع الجمهورية الفرنسية، تلك الحرب التي انتهت بفقدان ألمانيا لبعض مقاطعاتها الأكثر عطاءا والعديد من ملايين سكانها، قد أثبتت أن ألمانيا قد توقفت عن أن تكون دولة بالمعنى الحقيقي للكلمة ". قد يبدو هذا التأكيد مدهشا من جانب هيجل. لكن لفهمه، يجب الدخول في منطق تفكيره الذي كان يعتقد أن القانون العام الألماني هو ثمرة " الروح الألمانية "، هتة الروح المتميزة بوطنية المناطق والثقافات، بالمصدر العائلي للسلطة، بفعل أنه في أغلب الحالات فإن حوادث الخلافة، والخلافات العائلية، كل هتة العناصر هي المسؤولة عن ترسيم الحدود وطرق تعيين الحكّام. وهو اختلاف كبير عن النموذج الفرنسي أين نجد أن نط النظام الذي تم اعتماده قد حدّد من طرف المركز وطبق فيما بعد من طرف الأطراف بشكل مستمر وإجباري. ونتيجة هذا المنطق هو أن مبادئ القانون العام الألماني لم يكن بالإمكان اشتقاقها من مفهوم عام للدولة، ولا من دستور لتكون كأساس للنظام القانوني. فلكي تستطيع دولة ما من إثبات وجودها، حسب هيجل، فهي بحاجة لإدارة واحدة وقوية حتى تستطيع أن تحدّد الأهداف الواجب بلوغها وأن يكون لديها القوة اللازمة لفرض قراراتها، وأن تنظر الأجزاء المشكّلة لها لنفسها على أنها أطراف من كل. إن ألمانيا ليست دولة، بل هي عبارة عن إسقاط Juxtaposition للإمارات الموجودة وإعطائها معنى الدولة.

و بما أنه من الضروري بناء دولة في ألمانيا، فإنه من المحتّم علينا أن نعرّف أولا ما المقصود بالدولة. سكتنفي هنا بالتعريف الذي يقترحه هيجل، لأن هتة المسألة سنناقشها لاحقا: " لا يمكننا أن نسمّى تنوع من الأفراد دولة إلا بشرط أن يكون هذا التنوع متحدا بهدف الدفاع المشترك عن ملكيته الكاملة ".

إلى جانب كتاب دستور ألمانيا، فإن الفكر السياسي لهيجلي جاء متبوعا بالكتاب الضخم: " مبادئ فلسفة الحق Les Principes de la Philosophie du Droit " الذي نشره سنة 1821. وكذلك كتاب " دروس حول فلسفة التاريخ Leçons sur la Philosophie de L'histoire "، وهو كتاب تم نشره بعد وفاة هيجل من طرف تلاميذه الذين قاموا بجمع الدروس التي قدّمها هيجل لهم.

لم يكن هيجل أسيرا للتفكير في البحث عن الحل الذي يسمح بفك المشكل التاريخي الذي كانت تطرحه عليه ألمانيا التي عاصرها. لقد كان هيجل منشغلا بمسألة أخرى ذات أبعاد أكبر هي، المسألة المرتبطة بطبيعة المجتمع والقواعد التي تحكم تطوّره، من خلال التساؤل عن محرّك التاريخ ومعنى تطوره مثله في ذلك مثل مسألة طبيعة ودور الدولة والقانون.

لقد كان هيجل بروفيسور في جامعة برلين، وكان يتمتّع بشهرة كبيرة في بروسيا التي ذاقت مرارة طعم الهزيمة المخزية، ولكن كذلك بروسيا التي تفوقت في الأخير على نابوليون. وبالرغم من هذا، كان هيجل معجبا بالثورة الفرنسية و بنابوليون، كصاحب موهبة في التنظيم والعقلانية. لقد تحول هيجل في آخر أيامه إلى مدافع عن قوة الدولة، والسلطة وعظمة الأمة الألمانية، وهو ما كان يضعه في خانة المحافظين. وتوفي سنة 1831 تاركا وراءه إنتاجا فكريا ضخما مثل تحوّل هاما في الفلسفة الأوروبية.

2/- الجدلية La Dialectique :

نجد في كتاب المبادئ الجسم الذي يشكّل التفكير الهيجلي المتعلق بالمجتمع، الدولة، والقانون. ففي هذا المؤلف الأساسي، يضع هيغل تفكيره حول المجتمع و طرق تنظيمه في إطار فلسفة شاملة تتميز بمنهج يطبّقه و يسمّيه الجدلية. و منذ البداية يفصح هيغل عن نيته في دراسة الدولة في أعلى مستوى ممكن، و هو مستوى الفلسفة، الذي لا يمت بصلة إلى السفسة الغير مجدية و لكن، حسب رأيه، "ذكاء الحاضر و الحقيقي، و ليس بناء واقع ماورائي". إن هيغل لا يبحث عن بناء دولة مثالية تسمح بالتعبير عن الآمال و الأحلام التي نريّها، و لكن هدفه هو محاولة فهم ما هو كائن في الواقع، و بالضبط كما فعله أرسطو، لأن، حسب رأيه، "ما هو كائن، يكون موافق للعقل، و ما هو موافق للعقل، هو كائن". تعكس هته العبارة طريقة التفكير الفلسفي عند هيغل؛ أي أن الفيلسوف السياسي لا يضع لنفسه كهدف وصف الجانب الشئني و الزمني، لكن هدفه هو معرفة المنطق العميق الذي يحكم الأفعال. فوفقا لهذا، فإن كل ما هو كائن هو عقلائي، و أن كل ما يخضع للعقل، هو كائن. إذن، الحقيقي هو كل ما هو عقلائي، و هو الفكرة التي تمثل بالنسبة لهيغل العقلاني في حالة الاكتمال التام. فهناك، يعتقد هيغل، تطور باتجاه العقلائي و الذي يقود بدوره باتجاه الاكتمال التام للفكرة التي تعبّر عن الواقع الحقيقي.

أ/- الأخلاق الموضوعية و الأخلاق الذاتية Moralité Objective et Moralité Subjective :

إن العنصر الأساسي و الغير قابل للدوبان و الذي يحكم و تستند إليه الدولة، هو La Sittlichkeit الذي نترجمه عادة ب الأخلاق الموضوعية و هذا لتمييزه عن كلمة أخلاق Moralität (Moralité) التي يستعملها كذلك هيغل. إن هذين المفهومين مختلفين: فالأول فإنه مثل "مجموع القواعد المعمارية Architectonique لكن الخاصة بعقلانية العضو الأخلاقي الغني الذي هو الدولة، مجموع القواعد المعمارية التي من خلال التمييز الدقيق لمختلف مناطق الحياة العامة و طموحاتها الشرعية، و من خلال قساوة الإجراءات التي يخضع لها كل أساس، كل قوس، كل توتر، كل هذا يعمل على إخراج كل التناقض و التناغم من كل أجزائها (الدولة)"

« comme l'architectonique de la rationalité du riche organisme moral qu'est l'Etat, architectonique qui, par la distinction précise des différentes sphères de la vie publique et de leurs prétentions légitimes, et par la sévérité de la mesure à laquelle obéit tout pilier, tout arc, toute tension, fait jaillir du tout de l'harmonie de ses parties » .

فمجموع هته القواعد المعمارية هو الذي خلق مبادئ فلسفة الحق؛ في حين أن الأخلاق هي شعور يشكل عنصرا محددًا للإرادة الفردية و السلوك الخاص.

ب/- مصطلح الحق Le Concept de Droit :

يجد مصطلح الحق مصدره خارج العلوم القانونية. فإذا كانت هته العلوم تمثل جزءا من الفلسفة، فإنه يجب الانطلاق من المصطلح و دراسة تطوره من خلال اختبار مراحل تحقّقه (اكتماله) التي مرّ بها. فوفقا لهذا يمكننا أن نفهم ما هو الحق من خلال اختبار مختلف التشوّهات التي لحقت بهذا المفهوم، و هذا بالانطلاق من أشكال الحق الأكثر قدما، مثل قانون الألواح الإثنا عشر، أو قانون هامورابي، و هذا لدراسة التغيّرات المابعدية التي تشهد على وجود عقلانية أكثر فأكثر قوة. إن تطور الفكرة من خلال تطور الحق يسمح بفهم الطبيعة الداخلية له. و للقيام بهذا التحليل على أحسن وجه يستخدم هيغل الطريقة الجدلية.

ب-1- الجدلية: مفهومي: تعتبر الجدلية منهجا و حركة في نفس الوقت. إن منهج التحليل الجدلي هو نظرية للمعرفة.

ب-1-1- الجدلية منهجا: لمعرفة شيء، فإننا نتمكن أولا من جانبه المباشر الذي تكون معرفته سهلة، ثم نعي بأنه إذا أردنا أن يكون لدينا نظرة أكثر شمولاً عنه، و بالتالي أكثر دقة، يجب تناوله من زاوية أخرى، تسمح لنا بعرض خاصيات يمكن أن تكون، و هي فعلا كذلك في غالب الحالات، على النقيض من النظرة التي تمكنا منها في البداية. إذن هناك تناقض بين المفهومين اللذان يمكن أن يكونا لنا عن الشيء الملاحظ. بمعنى آخر، نفس الشيء هو في نفس الوقت شيء واحد و نقيضه. و بمجرد أن نعي هذا التناقض سنحاول التغلب عليه و تخطّيه، للحصول على رؤية و تصور يأخذ بعين الاعتبار العنصرين المتناقضين معا و يرفض كل منهما لصالح واقع جديد. على هذا المستوى، أي مستوى القضية المركبة La Synthèse أين تكون المعرفة أحسن.

ب-1-2- الجدلية حركة: أما فيما يتعلق باعتبار الجدلية كنظرية للحركة، فالمقصود هو اعتبار الجدلية نظرية لتشكّل الواقع. فحسب اعتقاد هيجل، فإن الواقع يولد و يتحول وفقا للقواعد الجدلية، أي بلعبة التناقض التي يتم تحطيمها من خلال القضية المركبة التي تشير بدورها إلى لحظة جديدة من التطور.

ب-2- اتحاد و ذوبان المفهومين: بالنسبة لهيجل، فإن هذين المظهرين للجدلية اللذين نلاحظهما من أجل التوصل لفهم أحسن، يتداخلان في نفس الواقع الواحد. فالجدلية هي في نفس الوقت، نظرية لتطور الحقيقي و منهج للمعرفة. إن نقطة الانطلاق في اعتقادات هيجل، هي أن مصطلح أي شيء ليس فقط وسيلة بسيطة للتحليل للوصول إلى المعرفة، و لكن هو أيضا نتاج الواقع. فالعقل الذي يحكم تطور الواقع، يقع تحت ملاحظة الوعي البشري: " إنه العقل (عقل الشيء) الواعي بذاته الذي يعطى لنفسه واقعا و ينتج نفسه كعالم موجود ". إن العقلانية التي يلاحظها الملاحظ في بعض الأحيان في تطور الأشياء، ليست نتيجة الفعل الذي يمكن أن يكون لوعي الإنسان، و لكن هي (العقلانية) صورة النظام العقلاني للأشياء التي يلاحظها الإنسان.

3- فلسفة الحق:

من خلال كتابه الضخم مبادئ فلسفة الحق، يتناول هيجل بشكل أساسي الحق (القانون) كمظهر و تعبير لعقلانية التنظيم الاجتماعي، و لكن كذلك مختلف مظاهر و معاني قاعدة الحق، مثلها في ذلك مثل طبيعة و دور الدولة.

أ/- مفهوم الحق (القانون): يعرفه هيجل على أنه تعبير العقل الذي يقود باتجاه الحرية.

أ-1- الحق تعبير الحرية:

. **الحق هو الحرية:** يعتبر الحق ظاهرة من ظواهر الحياة الواعية للإنسان، إنه ظاهرة الإرادة. و بهذا المعنى تبدو الرابطة مع الحرية كأنها قوية جدا لأن الإرادة حرة، و بالتالي فهي تعبر عن حرية الإنسان. فإذا كُفّت عن أن تكون حرة، فلن تصبح إرادة لأنه بمجرد وجود الإكراه، فليس هناك إرادة و لكن العكس، نجد إكراه أو فرائض. إن الإرادة المكروهة ليست فكرا حرا و بالتالي شكلا للحق لكن فكرا مجردا، أو بالضبط إن كل مجال الذي يوجد في إطاره الحق هو بالضرورة مجال الحرية المطبقة و المبدعة. إن الفرق بين الفكر و الفعل ليس فقط وظيفي، لأنه إذا كان الفكر هو نتيجة تحوّل عنصر خارجي لتمثّل ذهني représentation mentale، فإن الفعل هو فكر محقق أو في طريق التحقق. و لهذا لا يوجد تعارض و لكن تكامل بين النظرية و التطبيق، الوعي و الحركة، الفكر و الحركة، لأن الفكر هو شكل للحركة.

. **الإرادة الحرة:** هي المصدر الأول للحق و تعبر عن الحرية التي تبنيها. يبيّن هيجل، و بشكل واضح، أن الإرادة الفردية توجد في مركز نظام الحق (القانون) المجرد الذي كان يتطور في المرحلة التي كان يعيش فيها في معظم الدول الأوروبية و التي يشكّل الحق (القانون) الثوري الفرنسي و بعده القانون المدني رمزه (أي نظام الحق المجرد). يتركز مجمل النظام على مفهوم الشخصية القانونية، التي يمكن أن تكون فردية أو تعطى لفرد معنوي، الذي يحدّد موضوعات القوانين و الفاعلين في العالم القانوني. إن الشخصية القانونية، هي في نفس الوقت، موضوعا للحقوق ما دامت مزودة بحقوق و وسائل للفعل و الحماية، هذا من جهة؛ و من جهة أخرى، فالشخصية القانونية مبدعة و خلاقة للحق (القانون)، باعتبار أن الإرادة قد تخلق واجبات قانونية، و خاصة بواسطة طريق التعاقد. فالعقد هو تمثيل دقيق للعلاقة التي تقوم بين العالم الخارجي و الفرد، و التي تتميز بالحرية.

. **الملكية:** هي شكل أساسي و هام للحرية لأنها تعطي بعدا واقعيا، مكانيا، للقدرة على إدارة الذات كما نريد: " يجب على الفرد أن يعطى لنفسه فضاء خارجي لحيته، ليكون موجودا كفكرة ". ثم يوضح هيجل: " أن يكون لدينا ملكية يبدو ذلك، من وجهة نظر الحاجة، إذا وضعت هته الحاجة في المركز الأول، كوسيلة (أي الملكية). لكن الوضعية الحقيقية هو أن، من وجهة نظر الحرية، الملكية هي وجودها الأول (أي وجود الحرية) و هدفها الأساسي بالنسبة للذات ".

أ-2- التعبير الثاني للحرية هو العقد: إن القوة الخالقة لقانون الإرادة الفردية ممثلة بشكل رائع من طرف العقد الذي في إطاره: " القانون هو إرادة الأطراف ". إن قدرة و قوة الإرادة الفردية هي على درجة كبيرة بحيث لا تصطدم إلا مع عائق هام هو النظام العام.

أ-3- اللادالة كشكل مباشر تأخذه الحرية: تعرّف الخسائر المدنية **Le Dommage civil** على أنها تصادمات قانونية **Des Collisions Juridiques**

أو محاكمة مدنية و التي تمثل الرفض و الاعتراض و التي تتضمن حق الملكية الذي ينشأ من الترجمة المختلفة : "لدى كل الأطراف، فإن الاعتراف بالقانون مرتبط بالمصلحة و الرأي الخاص للذات يتعارضان". و أخيرا فإن العنف و الجريمة ما هي إلا مساس بالأشخاص و ممتلكاتهم، فهما (العنف و الجريمة) نتائج للإعتداءات على القانون العام. ففي هته الحالة و غيرها، نجد تعارضا و تناقضا بين الحرية العفوية لكل فرد و القواعد التي تحدّد هته الحرية من أجل تنظيم الحياة الاجتماعية.

أ-4- مجال الأخلاق الذاتية هي المرحلة الموالية: كتب هيجل قائلا:

" إن الجريمة و عدالة الانتقام تمثلان بشكل ملموس، مرحلة تطور الإرادة، باعتبارها تلتزم في الاختلاف بين العالمي في ذاته و الفردي من أجل ذاته الذي يقف في وجه الأول (العالمي في ذاته)، و بيّتان (الجريمة و عدالة الانتقام) كذلك أن الإرادة الموجودة في الذات تعود للذات نفسها من خلال القضاء على هذا التعارض. و هكذا و في وجه الإرادة الفردية التي لا توجد إلا من أجل الذات، فإن القانون قائم و هناك اتفاق حوله. إن هذا الاستبطان

يرى هيجل أن الإنسان يفهم و يحدد أفعاله، ليس من ذاتهم و لكن من خلال علاقاته بالأفراد الآخرين على ضوء الواجبات التي تترتب عليه تجاههم. إنه موقف أخلاقي، و لكنه ذاتي لأنه تأسس من أجل و انطلاقا من الفرد. و هنا يبقى دائما في مجال الذاتية، باعتبار أن الإنسان يفهم و يترجم القانون من وجهة نظره الفردية.

و في هته المرحلة، نجد مواجهة بين الإرادة الفردية و الإرادة العامة، لكن يجب أن نحدد ما يقصده هيجل بالإرادة العامة. فهي ليست تعبير مشترك عن الإرادات الفردية، و ليست كذلك إرادة خارجية عن الفرد لكن تعبر عن المجموعة (بتعبير روسو) إنها الخير. فالفرد من خلال معارضته للإرادة العامة، يصبح واعيا بمحدوديته و يعتبر نفسه موضوعا للقانون و صاحب حقوق في نفس الوقت. و هنا نجد إنكار الإنكار (القضية و نقيضها) **Négation de la négation** و الانتقال إلى مستوى أعلى من الحرية.

يعرّف هيجل حق إرادة الأخلاق الذاتية من خلال ثلاثة مظاهر:

- 1. الحق المجرد أو الشكلي للفعل: إن مضمون الفعل بشكل عام، كما تحقّق في الواقع الآتي يجب أن يكون ملكي، أن يكون مشروع إرادتي الذاتية؛
- 2. الجانب الخاص في الفعل و مضمونه الداخلي: و يشير إلى : - يتحدد الطابع العالمي للفعل من طرف الأنا، و هو ما يعطى قيمة للفعل و ماذا تساوي بالنسبة لي: إنها النية. - مضمون الفعل كهدف خاص من طرف كياني الخاص: إنه الرفاهية **Le Bien-être**.
- 3. هذا المضمون باعتباره داخليا الذي نرتقي به لعالميته، لموضوعيته لذاته و من أجل ذاته هو الهدف الوحيد و المطلق للإرادة.

نرى إذن، أن انفسان يريد أن نحكم عليه من خلال ثلاثة هيئات: أولا: يريد أن نعتبره كمسؤول عن أفعاله التي قام بها بشكل واعٍ؛ ثانيا: يريد أن نعتبر فعله على أنها محرّكة بنية عالمية مادامت تواجه الموضوع مع سلسلة من الاحتمالات التي يختار من بينها. هذا الاختيار يتحدد من خلال ما يعتبره على أنه الخير؛ ثالثا: و أخيرا فإن الفرد يمكن أن يتحرك من أجل عالمية الخير. هذا الخير العالمي « **Das Gute** » هو الهدف الأخير للأخلاق، و الذي حيالها فإن الأنانية، خصوصية الخير هما الشر. و هنا تحدث قطيعة بين ذاتية الأخلاق. و التي هي ليست إلا ذاتية. و ذاتية أخلاقية تعتقد أنها الخير العالمي أو العام.

إن الخير هو الفكرة: " إن الحرية الحقيقية هي الهدف النهائي المطلق للعالم ". إن تحقيق الحرية يعني تحويل ما كان يقع في إطار الذاتية، إلى قاعدة أو معيار موضوعي ملزم للمخالفات العاقلة. إذا كان الكل يريد الخضوع لقاعدة أو معيار، فإنها هي (أي القاعدة) التي تصبح أساس الواقع. إن مضمون الحرية هو الخير، و هو ما يعني: أن الحرية هي وضعية، حالة، و أنها وضعية تبدو أنها جيّدة من وجهة نظر خلقية لأنها الخير، أي أنها نتيجة الحركة البدلية باتجاه " العقلاني ". إن هذا الخير **Le Bien** هو تخطي للرفاهية **Le Bien-être** و الذي كان لحظة (الرفاهية) للانتقال إليه (الخير). فعند نقطة الأخلاق الذاتية، فإن الخير لا يوجد إلا بشكل مجرد، و يجب على الإرادة الذاتية أن تجعل منه هدفا، ليصبح بذلك الخير واقعا.

ب/- الأخلاق الموضوعية: تشير الأخلاق الموضوعية للمرحلة الثالثة للتطور و الذي يسمع بالانتقال من المجرد إلى واقع اجتماعي. إن الطابع الموضوعي لا يعني أن نكون أمام أشياء طبيعية. يجب أن تفهم الموضوعية على أنها إعطاء الطابع الموضوعي Objectivation من خلال تكوين واقع خارجي على أساس أن الفرد قد حدد هدفه و أنه يعتمد وسائل لتحقيقه. إن تحقيق الذاتية يعني في الواقع خلق واقع مشترك، ملزم لكل. ففي هذا المعنى تكون الدولة هي المفهوم الأكثر عالمية (عمومية) للموضوعية الحرة، و التي في إطارها (الدولة) يتم طرح و تحقيق كل متطلبات الحرية.

يحدد المضمون الموضوعي للأخلاق خارج الرأي و القيم الذاتية، إن له مضمونا ثابتا الذي يتشكل من خلال مؤسسات القانون الوضعي. بالمعيار هذه المؤسسات عقلانية، أنه كما رأينا، كل ما هو حقيقي و واقعي هو عقلائي. إن الانتقال من الأخلاق المجردة إلى الأخلاق الواقعية يتوقف على تحويل الفرد الأخلاقي إلى إنسان حقيقي فاعلو الذي لا يبعد عن الأخلاق في مثل مجردة. لكن يبعد عنها في أفعال تتناسب مع طموحاته الفردية مثلما تتناسب مع فكرة خير عالمي معترف به عامة. في النظام الهيجلي، فإن " الأخلاق المحققة أو الواقعية " تعني الفكرة، أي مفهوم الإرادة الحرة بمعناها الأكثر توسعا، و المحققة بشكل أكثر عالمية ممكن. و هكذا، فإن العناصر الثلاثة للواقع البشري الفعال: عالمية Universalité، خصوصية Particularité و التفردية Singularité تجد تطبيقاتها الملموس و الأكثر عمومية و عالمية في نفس الوقت. إن هته الكلمات المجردة لا تصف شيئا في الحقيقة إلا التشكيلات الاجتماعية الثلاثة التي ستظهر في إطار الأخلاق الواقعية أو المحققة... " العائلة، المجتمع المدني و الدولة ".

تتشكل الحرية الواقعية أو المحققة، أو الفكرة الأخلاقية عبر ثلاثة مراحل هي: العائلة التي يمتلك فيها الإنسان تجربة فردية و آنية للحرية؛ المجتمع المدني الذي يجمع الأفراد الذين يوجدون في حالة صراع متبادل باسم ضرورات الانتاج من جهة، و من جهة أخرى يخضعون للنظام الذي تفرضه الشرطة؛ دستور الدولة الذي يضمن تحقيق الحرية الفردية في إطار مجموعة مهيكلة. و هكذا تعايش الحرية من طرف الإنسان حيث تستلهم فردانيته (الفرد) من العام. فمما لا تخفى و خلط للإفراد الفردية، إذن هناك الإرادة العامة، إننا هنا على النقيض من الليبراليين الذين يعتبرون أن الحرية تمر من خلال تأكيد الاستقلال الذاتي للفرد بالنسبة للمجموعة.

4/- المجتمع المدني:

أ/- المجتمع المدني و العائلة: يعتقد هيجل أن الأفراد يصبحون جزءا من المجتمع المدني، في اللحظة التي يغادرون فيها عائلاتهم و يؤسسون عائلة جديدة تتعايش مع الآخرين: " باعتبارها الطابع المادي الآني للروح، فإن العائلة تتحدد بوحدها التي يتم استشعارها، بالحب، بشكل أن الاستعداد المناسب للروح هو الوعي بوجود فردانيته (الفرد) في هته الوحدة التي تمثل الجوهر في ذاته و من أجل ذاته، و أن الفرد لا يوجد فيها (الأسرة) إلا كعضو و ليس كشخص من أجل ذاته ". إذن، المجتمع المدني هو الوسيط بين العائلة و الدولة.

إن الانتقال المفاهيمي للعائلة إلى المجتمع المدني هو نتيجة أن العائلة لا تستطيع إشباع كل حاجات الإنسان، و لا تستطيع كذلك، أن تبقى كوحدة أخلاقية، باعتبار أن التربية التي يقدمها الآباء للأطفال، موجهة لتعليمهم الدفاع للحصول على إشباع لإرادتهم، و عندما يصل الأبناء لمرحلة الرشد، فإنهم لا يستطيعون أن يعبروا عن أنانيتهم إما من خلال مواجهة آبائهم، و هذا يمثل أحد تناقضات العائلة؛ أو مغادرة الإطار العائلي لمنافسة الآخرين. إذن، يعتبر المجتمع المدني ذلك الفضاء الذي تتصارع فيه الأنانيات مع المجموعة La Communauté باعتبار أن إشباع رغبات كل واحد تمر و تتم عبر الآخرين: " إن الفرد الملموس الذي يعتبر بالنسبة لنفسه غاية خاصة لمجموع من الحاجات و خليط من الضرورات الطبيعية و إرادة تعسفية و تحسنية، هو المبدأ الأساسي للمجتمع المدني. لكن الفرد الخاص أو المتميز هو من حيث الجوهر في علاقة مع خصوصية منظره تقع عند الآخرين، بطريقة تستطيع معها كل خصوصية أن تفرض و تشبع نفسها من خلال الخصوصية المقابلة لها، في الوقت الذي تجد نفسها مجبرة على المرور عبر العالمية و الذي يعتبر مبدءا آخر ". و هنا يحدد هيجل ما يسميه الدولة الخارجية المكونة من شبكة من الإرادات الخاصة، و التي تقود إلى الدولة، باعتبار أن المجموعة تضعه لنفسها كهدف مشترك. إن هذا المجتمع هو المجتمع الذي في إطاره تتمظهر الإرادات بشكل كامل، إنه عامل الخصوصية، و لكنه (المجتمع المدني) في نفس الوقت، نظام تبعية الأفراد تجاه المجموعة La Collectivité. و يضم هذا المجتمع ثلاثة نظم أساسية هي:

1-/- نظام الحاجات **Le Système Des Besoins**: و يتشكل هذا النظام من العناصر التالية: طبيعة الحاجات و طرق

إشباعها، طبيعة العمل و أخيرا عنصر الثروة:

1-1- الحاجات و طرق إشباعها: في مجال الاقتصاد، فإن الفرق الكبير بين الإنسان و الحيوانات هو أن الحيوان له القليل من الحاجات و القليل من الوسائل لإشباعها، في حين أن الإنسان له تنوع لا متناهي من الحاجات و العديد من الوسائل للوصول إلى حالة إشباع مرضية. فالأفراد هم أحرار في خلق حاجات و إشباعها بشكل غير محدود، لكن هته الفكرة هي فكرة شكلية خالصة، لأنه إذا كان هناك أفراد يستطيعون فعل ذلك من خلال صراع حاد و قاسي تفرضه عليهم أنانيتهم القيام به، و إذا كان البعض الآخر يتميز ببذخة العيش، فإن هناك من الأفراد الذين لا يستطيعون حتى إشباع الرغبات الأساسية و المبدئية: " يعتبر هذا التحرير شكليا، مادامت خصوصية الأهداف هي الأساس و المضمون. تتجه الدولة الاجتماعية باتجاه التعقيد اللامحدود و تعيين الحاجات، التقنيات و المثلّات التي ليس لها أية حدود سوى الاختلاف بين الحاجة الطبيعية و الحاجة الاصطناعية. مما يجز وراءه رغد العيش **Le Luxe** الذي يعتبر في نفس الوقت زيادة لامتناهية من التبعية و البؤس ".

2-1- طرق العمل: " الوساطة التي تحضّر و تحصل للحاجة المخصوصة **Le Besoin Particularisé** على طريقة مخصصة أيضا، هي العمل ". للعمل هدف أساسي هو تحويل المنتجات الطبيعية إلى سلع قابلة للاستهلاك، لأن الحاجات تكف عن أن تكون طبيعية. إن العمل يربّي العمّال بكل معاني هته الكلمة (التربية)، من خلال التربص و التطبيق لتقنية معينة و من خلال تحصيل روح و عي جديدين. إن ضرورات الإنتاج تفرض التخصص في العمل الذي يجعل من العمّال أكثر اعتماد متبادل تجاه بعضهم البعض و هذا بهدف إشباع حاجاتهم. كما يحدث في إطار هته التحولات مكنته **Mécanisation** العمل الذي يجزّر العامل بمعنى ما . باعتبار أن العامل سيبدل جهدا أقل، لكن ذلك يجعله أكثر تبعية مادام أن يخدم الآلة التي يمكن في يوم من الأيام أن تعوّضه ..

3-1- ثروة المجتمع: في إطار المجتمع المدني فإن الاعتماد المتبادل بين العمال يقودهم إلى إشباع رغبات الآخرين للتمكن من إشباع الرغبات الخاصة بهم. إت الأنانية التي تسيّرهم تقودهم إلى المساهمة في تشكيل الثروة المشتركة و العالمية (العامة)، و ذلك في حدود استعداداتهم و تربيتهم. إن حق المشاركة في الثروة المشتركة يتوقف على نوعية العمل المقدم، و أن الأفراد هم ضحايا أو مستفيدين من عدم المساواة الطبيعية أو النمو اللامتناهي الذي يمسّهم. تعتبر اللامساواة نتيجة للحرية الشكلية المعترف بها لكل واحد.

إن إنتاج السلع بكميات غير محدودة و إلى جانب تخصّص في تزايد مستمر، يخلق تراكم الذي يعتبر بدوره عامل تمييز و تقسيم لأفراد المجتمع إلى طبقات، هذا التقسيم يعتبر يفسّر فقط بعملية الإنتاج، و التي في إطارها تمثّل كل طبقة مرحلة معينة. فتتشكل ثلاثة طبقات اجتماعية هي: . الطبقة (المهمة **Substantielle**) المزارعة . الطبقة (المفكرة في ذاتها **Réflexive**) العاملة في المصانع و التجارة . الطبقة (العالمية **Universelle**) و هم الذين يهتمون بتسيير الثروة الاجتماعية.

2-/- الجهاز القضائي: يمكن تعريف هذا الجهاز على أنه: الدفاع عن ممتلكات المجموعة ضد الرغبات الفردية. و في إطار

هذا الجهاز يمكن الإشارة إلى عدة مسائل هي:

. **المسألة الأولى:** هي أن وعي القانون **La Conscience de la Loi** هو الخطوة الأولى باتجاه العالمية لأنها تعتبر نقطة تقاطع و تلاقي مجموع الوعي الفردي و أنها تعبير الإرادة المنظمة و الواعية. كما أنه من المهم أن يكون وعي القانون عاما قدر الإمكان، و أن لا يكون امتيازاً لطبقة واحدة.

. **المسألة الثانية:** و هي ضرورة الإعلان و الإشهار عن المعايير، إذ يعتبر هذا شرطا للعدالة الجيدة و الذي تم اكتشافه منذ الإغريق القديمة (الإعلان و نشر القانون من طرف دراكون و الذي حرم الملك من العلم الخالص و المتفرد بالقاعدة القانونية التي يطبقها). إن كتابة و وضع القوانين، حيث أعطى نابليون الأول المثال في ذلك، تعتبر إنجازا لعقلانية الحق و وسيلة لنشر المعرفة.

. **المسألة الثالثة:** هي اعتبار المحكمة مكان تحقيق العدالة، فهي تطبق معيارا عاما و لاشخصي على حالة فردية. إن التمتع بإمكانية الوصول إلى العدالة هو حق للفرد، فهته العدالة تعطى إمكانية الكبيرة لوضع حد لظاهرة الانتقام.

3-/- الإدارة و الكوربوراتية (التنظيمات الحرفية) :

3-1- الإدارة: تعتبر المهمة الأساسية لها هي ضمان النظام الوارد في القانون، من خلال استعمال وسائل وقائية، وذلك إلى جانب العقوبات التي توقعها المحاكم على المخالفين لهذا النظام. ومن وظائفها كذلك ضمان مشاركة الأفراد في الثروة المشتركة، وهذا صحيح بشكل كبير لأولئك الذين ليس لهم أو لم تكن لهم الحماية والدفاع الذي توفره العائلة. كما يقع على عاتق الإدارة القيام بالأعمال الخيرية (الخدمة العامة) باعتبارها العائلة العالمية التي بعض المسؤوليات التي لم تعد تتحملها أو لم تتحملها العائلة الطبيعية.

3-2- الكوربوريات أو التنظيمات الحرفية: وتقع عليها مسؤولية حفظ سلامة كل ما هو عالمي بالنسبة لفئات خاصة من الأفراد، مثلما تقوم بذلك الإدارة لكل المجتمع. تمتلك التنظيمات الحرفية حيّزاً محدوداً للحركة والنشاط، وهو حيّز العلاقات المهنية؛ كما لها هدف محدد هو منع الأنانية أن تظهر في كل أبعادها العنيفة داخل المجتمع المدني. لهذا يجب إسناد مسؤولية هذه التنظيمات إلى جهاز تنفيذي قوي يمتلك القدرة على إسكات المصالح الفردية والمرحلية للصالح العام. أما الوظيفة المحددة المنوطة بهذه التنظيمات فهي السماح بنمو الجوانب النوعية الموضوعية لدى العمال، أي ضمان تأهيلهم في الجانبين التقني والعملي. وعلى جانب هذا التأهيل الوظيفي، نجد وظيفة أخرى وهي وظيفة التأهيل الأخلاقي للأفراد.

5- نظرية الدولة:

أ- فكرة الدولة: كل المراحل السابقة، الحق المجرد والأخلاق الذاتية، العائلة والمجتمع المدني، كلها تعتبر المراحل التحضيرية لاستكمال ونضوج التطور الذي يمثل الدولة.

"الدولة هي واقع الحرية الملموسة؛ غير أن الحرية الملموسة تشير في إطار هذا المعنى إلى أن الفردانية الشخصية ومصالحها الخاصة تتلقى من حقوقهما من أجل الذات (في إطار نظامي العائلة والمجتمع المدني)، في الوقت نفسه يندمجان من نفسيهما. الفردانية الشخصية ومصالحها الخاصة. في إطار الصالح العام، أو يعترفان به عن وعي وإرادة، كتجسيد مادي لروحهما الحقيقي، ويعملان من أجله، باعتباره هدفهما النهائي. ينتج عن ذلك أن ما نعتبره عالمي لا يعنى شيئاً ولا يمكن أن يتحقق من دون المصلحة الخاصة... ولا يستطيع الأفراد العيش كأشخاص خاصين، موجّهين باتجاه مصالحهم فقط من دون البحث عن العالمي؛ فالأفراد لهم نشاط واعي بهذا الهدف. إن مبدأ الدول الحديثة يمتلك هذه القدرة والعمق المتطرفين والتمثل في ترك الذاتية تتحقق لحد تطرف وتشدّد الخصوصية الشخصية المستقلة ذاتياً، وفي نفس الوقت يرجعها إلى الوحدة المادية المتجسّدة وبالتالي الحفاظ على هذه الوحدة في إطار هذا المبدأ نفسه."

فالفرد لا يمكن أن تكون له أخلاق موضوعية إلا من خلال احتباره جزءاً من الدولة. فهذه الأخيرة هي الوسيلة التي من خلالها يتخلّى الأفراد عن حياتهم الخاصة للوصول إلى العالمية.

لا يجب البحث عن مصدر الدولة في الظروف التاريخية أو الأسباب الدينية. بل يجب طرح إشكالية مصدر الدولة من خلال الفلسفة السياسية. إن الأمر يتعلق باكتشاف الطبيعة العميقة للدولة ودورها في تحقيق الفكرة. يرفض هيجل الأطروحات القائمة على المصدر التعاقدية للدولة. فهو يعتبر أن هذه النظريات لا تعطي إلا صورة مغلوبة لمؤسسة الدولة التي لا يمكن اعتبارها كأداة وضعت من طرف أفراد تم اعتبارهم كعناصر أساسية في المجتمع، لأن الدولة لها طبيعة ومهمة فوق بشرية. فلا يجب أن نخلط بين الدولة والمجتمع المدني وأن الدفاع عن مصالح الأفراد ليس موضوعها ولا سبب وجودها: "الدولة، كواقع تمثل فعل الإرادة المادية المتجسّدة... هي الهدف العقلائي لذاتها ومن أجل ذاتها: إن هذه الوحدة المادية المتجسّدة هي هدف حقيقي مطلق، ساكن، والذي في إطاره تمتلك الحرية قيمتها العليا، وبالتالي، فإن الهدف النهائي له حق سيّد تجاه الأفراد، حيث أن أعلى وظائفهم هو أن يكونوا أعضاء في الدولة". نرى إذن، أن الدولة هي الروح التي تسكن الكون وتتحقق عن وعي. إن نقطة انطلاق الحرية ليست الوعي الفردي، بل هي تعبير الإرادة الإلهية، إرادة الفكرة. فمهما كانت طبيعة أو ظروف عمل الدول، ومهما كانت عيوب تنظيمها، فإن الدول تبقى تعبير الفكرة التي تقع في مركز العالم.

"فكرة الدولة:

. تمتلك وجود آني و هي كذلك دولة فردية باعتبارها وظيفية لها علاقة بالذات: إنها دستور الحق السياسي الداخلي.

. إنها تنتقل إلى تحقيق الدولة المنعزلة مع الدول الأخرى: إنها الحق أو القانون الخارجي...

ب/- القانون السياسي أو النظام: في البداية اهتم هيغل بمفهوم " الدستور السياسي " بالمعنى القانوني و السياسي. فهذا الدستور يتضمن مظهرين هما: التنظيم الداخلي للدولة و تنظيم الدولة تجاه الدول الأخرى.

ب-1- الدستور الداخلي: يحدد هيغل المبادئ الأساسية لفهم التطورات: عقلانية الدستور، تعريف و نظام السلطات، الظروف الاجتماعية لتحقيق و تجسيد الدولة.

ب-1-1- شروط عقلانية الدستور: لكي يكون الدستور عقلاني، يجب أن يكون توزيع نشاطات الدولة بين مختلف الهيئات المشكلة لها و المعبرة عنها متفقا مع مفهوم الدولة ذاته، أي مفهوم العالمية. إن مظاهره المختلفة تتمثل في مختلف السلطات و الوظائف الخاصة بها، حيث بواسطة هذه السلطات تتحقق العالمية بشكل متواصل: " إن الأمر هنا يتعلق بمينة هي الدستور السياسي ".

و تبرز الحاجة لهيئات الدولة من خلال ضرورة الحفاظ على الحرية، لأنه من دون تنظيم مركزي للعنف الشرعي، فإنه من المستحيل ضمان الحرية من خلال الأمن. نلاحظ أن تعريف الدولة على أنها فكر واعي للحرية، يعني تبني مفهوم تقدمي باعتبار أننا نتخلى فكرة السيادة التي يملكها شخص أو جماعة. لا يعتبر هيغل مبدأ الفصل بين السلطات كمبدأ فلسفي، و لكن كقاعدة من أجل التنظيم الجيد للإدارة السياسية. بالفعل، فإن مصطلح الدولة يعبر عن فكرة الوحدة التي لا تتفق مع مبدأ الفصل بين السلطات القائم على أساس أن العناصر المكونة للدولة متنوعة و يجب أن تكون مميزة عن بعضها البعض. و يمكن أن نلمس التعبير عن فكرة الوحدة من خلال الفقرة التالية: " إن الدستور السياسي هو في المقام الأول تنظيم الدولة و مسار حياتها العضوية ... ". يمكن أن نلاحظ أنه لا توجد سلطة بداخل الدولة يمكن اعتبارها مستقلة عن السلطات الأخرى. الدولة واحدة، لكنها تتضمن عناصر لا يمكن لأي عنصر منها أن يدعى أنه يمثل الكل، لأن كل سلطة تعمل في مجال مسؤولياتها المحدد المعترف لها به. إن التمييز بين عناصر السلطة في داخل الدولة هو تمييز وظيفي؛ فهي تسمح لكل سلطة بالحد من النشاط المتعسف L'action Abusive من طرف السلطات الأخرى، و هي بهذا تمنع حدوث تعسف تكون نتيجته المساس بالحرية التي هي حق كل الأفراد.

إن هذا الفصل في السلطات، و الذي من المستحسن تسميته التمييز بين السلطات لأن الشمولية و الوحدة و التي هي خصائص الدولة، تمنع أن يكون هناك فصلا قد يقود إلى تقسيم و الذي بدوره قد يشكل عامل تفتيت للدولة. لا يعني، كما ذهبت إلى ذلك النظرية القانونية الليبرالية، تعارض عناصر الدولة بعضها ضد بعض، لكن الفصل أو التمييز يشير إلى تمييز وظيفي.

ب-1-2- تعريف و نظام السلطات: يعتبر هيغل أن هناك ثلاث سلطات تشكل ما يسميه الحكومة، التي يعطيها التعريف الفرنسي الخاص بالنظام. فهو لا يأخذ بالتعاريف الكلاسيكية التي تجد مصدرها عند أرسطو، لكنه يميز بين: التشريعي؛ السلطة الحكومية أو التنفيذية؛ و سلطة رئيس الدولة: " تنقسم الدولة السياسية إذن في إطار الأجسام الأساسية المختلفة التالية: أ/- سلطة تحديد و وضع العالمي؛ أي السلطة التشريعية؛ ب/- تجاوز و هيمنة ما هو عام على الفضاءات الخاصة و الحالات الفردية؛ أي السلطة الحكومية؛ ج/- سلطة الأمير الذي تجتمع حوله السلطات المفصولة لتشكل وحدة فردية و تصبح الهرم و القيادة للكل و هو ما تشكله الملكية الدستورية ".

من خلال ما سبق يمكن الإشارة إلى أن هيغل لا يشير إلى السلطة القضائية التي يمتلكها فاعلون آخرون. و يفسر هذا الغياب بالمفهوم الذي يعطيه هيغل للقضاء؛ فالوظيفة القضائية لا تعتبر من مهام الدولة و لكن من مهام و مسؤولية المجتمع المدني، باعتبار المجتمع المدني يعمل باتجاه الحد من الانحياز و التعسف داخل الجماعة الاجتماعية، هذا الانحياز و التعسف قد يكون نتيجة تصارع الحقوق الذاتية. يضع هيغل الملكية الدستورية كالمشكل الأكثر عقلانية، الأكثر تعبيرا عن مفهوم الدولة. و هنا يمكن أن ندهش و نحن نرى هيغل يحدد خصائص الدولة باعتبارها بناء عقلاني انطلاقا من شكل تنظيمي تاريخي محدد و هو الشكل الذي عرفته بروسيا في المرحلة التي كان يكتب فيها هيغل. لكن من دون شك فإن هيغل كان يريد وصف الواقع، و إذن فليس من المدهش أن يجد مرجعيته في دولة بروسيا التي كانت تحت أعينه، لكنه يغير من مستوى الدراسة عندما يعتبر أن الملكية الدستورية ليست فقط شكل تاريخي مميز و محدد، و لكن كذلك: " ... هي إنجاز العالم الحديث الذي في إطاره تصل الفكرة الجوهرية L'Idée Substantielle شكلها للا محدود ".

يعتبر الملك العنصر الأكثر أهمية بسبب: " أن سلطة الأمير تمتلك في نفسها و لذاتها العناصر الثلاثة المشكلة للكل، عالمية الدستور و القوانين، الحكم باعتباره علاقة الخاص بالعالمي، و لحظة القرار الأعلى كتحديد للذات و التي منها يشتق الكل بداية واقعه ". إذن يعبر الملك عن وحدة الدولة في حين هو عبارة عن عنصر خالص و كامل الذاتية. و يمكن تعيين هذا الملك عن طريق قاعدة الوراثة أو الانتخاب. و هنا يمكن أن يبدو لنا غريبا أن تنتج العقلانية من خلال التوارث البيولوجي. يعتبر هيغل أن الملكية الدستورية هي ضمانة للحرية: " إن الحريات العامة و الوراثة تضمنان بعضهما البعض بشكل متبادل، و ترتبطان بشكل غير قابل للهدم، لأن الحريات العامة هي الدستور العقلاني، و وراثة سلطة الأمير تشكل جزءا من مفهوم هذا الدستور ... ". و هذا لا يعني أن قبول فكرة توريث التاج يشير إلى الخضوع لشكل ما من الانهزامية التاريخية، و لكن الاعتراف بقيمة نظام موافق للعقلانية: " إن الحق الولادة و حق الوراثة هما أساس الشرعية، ليس فقط في القانون الوضعي، و لكن كذلك من وجهة نظر الفكرة. فمنذ زمن طويل تمت البرهنة و بمنطق على أن وراثة التاج أحسن من تغيير السلطة بطرق محددة. و بهذا يمكن أن نتجنب الانقسام إلى فصائل لحظة تسليم التاج. غير أن هذا المظهر ما هو إلا نتيجة ... ". يمكن أن تكون الملكية، انتخابية كذلك. و يمكن أن يبدو لنا هذا الشكل الأكثر طبيعية، لأنه إذا كان يقع على عاتق الملك مسؤولية مصالح الشعب، فيبدو أنه من المنطقي أن الشعب يختار الشخص الذي سيعطيه ثقته و عهدته تتوقف على نتيجة المسار الانتخابي. لكن هيغل يعترض قيمة هذا التفكير و المنطق و يعتبر أن: " الإمبراطورية الانتخابية هي أسوأ الدساتير على الإطلاق. ففي ظل الإمبراطورية الانتخابية، فإن طبيعة النظام . القائمة على أساس أن المبدأ الحاسم هو الإرادة الخاصة . تجعل الدستور عبارة عن استسلام انتخابي، أي أن قوة الدولة قد أصبحت بين أيدي الإرادة الخاصة السرية، و بالتالي تتحول السلطات الخاصة للدولة إلى ملكية خاصة، و تضعف و تنوّه سيادة الدولة؛ فينتج انحلال داخلي و تفكك خارجي ". و هكذا، و بشكل متناقض، فإن الوراثة تعبر أفضل عن الفكرة مما يعبر عنها الاختيار العقلاني إلى حد ما الذي يقوم به الناخبون بانتخابهم للملك.

ب-2- الحكومة:

" يمكن أن نميز في القرار، استكمال و تطبيق قرارات الأمير، و بشكل عام: التطبيق و الحفاظ على ما تم تقريره، القوانين القائمة، الإدارات و المعاهد التي تستهدف الأهداف المشتركة. على العموم فإن مهمة التجاوز **Dépassement** و الهيمنة **Domination** « Subsumption » هته هي مجال الحكومة، هذا المجال يتضمن كذلك السلطات القضائية و الإدارية التي ترتبط مباشرة بالعنصر الخاص للمجتمع المدني و الذي يؤكد المصلحة العامة في داخل و في إطار الأهداف الخاصة " .

يمكننا أن نلاحظ أن مهمة الحكومة تنحصر في تجسيد القرارات العامة المتخذة بشكل بالمفهوم المادي للكلمة، و بتعبير أدق أقل تجريدا من القرارات التي تتخذها السلطات التشريعية، التي تعتبر وسيط بين القاعدة العامة و تنوع الحالات المادية. إذن فالأمر يتعلق: . بالنشاط الذي تقوم به المحاكم التي تتدخل للحصول، في أغلب الحالات بتطبيق العقوبات، على تطبيق القواعد الإلزامية من طرف الأفراد الذين يكونون موضوعا لهته القواعد؛

. ممارسة سلطة تنظيمية لتطبيق القوانين الجنائية، التي من شأنها أن تقرّب القواعد من الواقع و تجعلها مطابقة لهذا الواقع. من المفيد أن نشير إلى عمق و حداثة فكر هيغل و الذي يعرف الوظيفة الحكومية من خلال مفهوم و تعريف أكثر شمولاً و اتساعاً من مفهوم السلطة التنفيذية التابعة و الخاضعة المعتمد عادة من طرف رجال القانون الذين عاصروا هيغل؛ و هذا المفهوم الذي يعطيه هيغل للحكومة نستطيع أن نقول أنه قريب إلى حد ما من المفهوم الوارد للحكومة في دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية. و أخيرا فإن الحكومة تستفيد من نشاط الموظفين الأجورين و المستشارين. يعتبر الموظف عنصرًا مهما في النظام الهيجلي، فهذا الموظف في خدمة العقلانية و هو الذي يستبطن و يرمز إلى المصلحة العامة.

يشكل الموظفون ما يسميه هيغل الطبقة الوسطى، لأنهم يقعون بين القانون العام و الأفراد. فنوعية الدولة تتوقف إلى حد بعيد على الموظفين الذين يجب أن يكونوا أصحاب مهارات عالية و يتمتعون بدرجة عالية من الإخلاص للمجموعة. و لتجنب أن يتحول الموظفون إلى طبقة صاحبة امتيازات، يجب أن يكونوا مراقبين من طرف " مؤسسات السيادة الوطنية " و أن " حقوق الجماعات **Les Droits De Collectivités** " هي التي ترسم حدود نشاطهم و حركتهم.

يشير هـيغل إلى أن الدولة لا يمكن أن تعمل بشكل صحيح إلا بشرط تمكّنها من خلق رابطة بينها و بين الجماعات الموجودة في داخل كل فريق. فهته الجماعات تمثّل حلقة وصل بين الفرد و الدولة، وكذلك تعتبر كأدوات تجميع و تنشيط للأفراد. فهي تنظم الأفراد و تجعل منهم مواطنين يقبلون بالتعاون مع الدولة. و هته الجماعات من طبيعة متنوعة؛ فيمكن أن تتأسس على عنصر التماس الجغرافي، أو وفقا لعنصر إرادة العمل و النشاط، أو على أساس عنصر العقيدة الدينية. فمن المهم بمكان أن يقوم الموظفون في الدولة بخلق علاقات تعاون مع قادة هته الجماعات.

يشكّل التشريعي Le Législatif الهيئة الثالثة المكوّنة لسلطة الدولة. و يعرف هـيغل الوظيفة التشريعية على أنها ترتبط بعملية وضع " القوانين باعتبارها هكذا، فإن هته القوانين بحاجة لتعريف إضافي و أن الشؤون الداخلية هي بشكل تام عامة بالنظر إلى مضمونها. و هته السلطة هي بذاتها جزء من الدستور التي تفترضه و الذي، بعد ذلك، يصبح خارج التعاريف و التحديدات التي تأتي من نفس السلطة أي السلطة التشريعية ... " .

و يعتبر هـيغل أن " الجمعية التمثيلية يجب أن يكون لها غرفتين ". واحدة تمثل الدولة في " المظهر الحركي للمجتمع المدني الذي لا يمكن أن يتمظهر و يعبر عن نفسه إلا من خلال البرلمانين ... ". و الغرفة الأخرى تكون ممثلة للنظم Les Ordres " التي نعتبرها كهيئات وساطة، فجمعيات النظم تتم بين الحكومة بشكل عام من جهة، و الشعب المتفرق إلى مستويات و أفراد مختلفين. إن وجهتهم تحتم عليهم (النظم) التمتع بروح و معنى الدولة و الإخلاص لها مثل معنى مصالح الدوائر و الأفراد الخاصين ". و تتألف تشكيلة هته النظم أساسا من أصحاب العقارات؛ و هنا لا يتكلم هـيغل و لا يقصد النبلاء، الذين يعتبرون مؤهلين " لممارسة نفوذ و ضغط موازن على التوازن السياسي: فهم محافظون. فنمط حياتهم العائلية و التقاليد التي يحافظون عليها تعطيهم سلطة أخلاقية كبيرة " .

يتحدد موضوع السلطة التشريعية بالنسبة للأفراد من خلال مظهرين:

- المظهر الأول: ما تقوم به الدولة لصالحهم و ما يجب أن يحصلوا عليه.

- المظهر الثاني: الخدمات و الواجبات التي يجب أن يؤدّوها لصالح السلطة التشريعية " .

إن تنظيم الدولة على شكل الملكية الدستورية، حسب هـيغل، هو شكل نهائي و كامل. فهي تسمح بمصالحة التنوع و العالمي و تمكّن من تحقيق الحرية. و هنا نندش حيال هـيغل، الذي يعتبر فيلسوف الجدلية و يرى أن الكل هو حركية، الذي يضبط و يوقف لحظة من التطور، تلك اللحظة التي يعرفها على أنها نهاية التاريخ. و هذا بذاته يبرز لنا الطابع اللامتكامل للتطور الديالكتيكي (الجدلي) .